مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

السلاح التركي في إفريقيا: دوافع التسويق ونماذج التعاون

د. محمد السبيطلي

تقرير خاص

جمادى الأول ١٤٤٣هـ - ديسمبر ٢٠٢١م

السلاح التركي في إفريقيا:
دوافع التسويق ونماذج التعاون

تقرير خاص

المحتويات

مقدمة	٧
سوق السلاح في إفريقيا: نظرة عامة	٨
صناعة الأسلحة في الإستراتيجية الجيوسياسية التركية	٩
السلاح التركي في الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء الكبرى	١١
شرقي إفريقيا: إثيوبيا واقتناء مُسيَّرات «بيرقطار»	١٣
زيارة أردوغان لأنغولا والتوغو ونيجيريا في أكتوبر عام ٢٠٢١م	١٤
خاتمة	١٧

مقدمة

نظمت أنقرة القمة الثالثة للتعاون التركي الإفريقي يومي: ١٧ و١٨ من ديسمبر عام ٢٠٢١م، وقد عقدت القمة الأولى عام ٢٠٠٨م، ثم نظمت الثانية عام ٢٠١٤م. وتصف تركيا علاقتها بالقارة الإفريقية بأنها إستراتيجية. لكن توجه الأتراك هذا (اهتمام الأتراك بالمجال الإفريقي حديث عهد، مقارنة بالقوى الاستعمارية التقليدية) يتزامن مع عودة قوية لروسيا، واقتحام أقوى للقارة من قِبل الصين. ولعل انتظام مؤتمرات قمة روسية إفريقية، وصينية إفريقية في السنوات المنصرمة يؤكد ذلك. والتوجه السياسي والاقتصادي نحو القارة الإفريقية من قِبل عدة قوى آسيوية صاعدة، يمثل -في الحقيقة- امتدادًا للتنافس بين القوى العالمية والإقليمية على أسواق جديدة، وعلى موارد استخراج المواد الأولية المطلوبة لمختلف الصناعات، لكن الملفت في الأمر، يتمثل في كون هذه الدول الثلاث (روسيا والصين وتركيا) دخلت -أيضًا- مجال تصدير الأسلحة لدول إفريقيا، وعقدت شراكات تعاون عسكري وأمني مع عدد من الدول الإفريقية؛ مما يؤجج النزاعات الداخلية والبينية، ويثير -أحيانًا- قلق كثير من الحكومات الإفريقية، وأيضًا، يثير تساؤلات حول الأسباب التي تقف وراء سلوك هذه الدول.

ومن جهة أخرى، يتجه عدد من الحكومات الإفريقية نحو الاعتماد على أكبر عدد ممكن من الشركاء الدوليين والإقليميين، سواء في مجال التعاملات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية. وهذا القرار ناتج عن وعيها أن هذه هي الطريق المُثلى للحفاظ على قدر أكبر من السيادة أو تعزيزها، وحماية القرار الوطني في عالم تزداد فيه تبعية الدول بعضها بعضًا[1]. ذلك، أن الشروط التي تضعها الدول الغربية، والتدخل الواضح في الخيارات السياسية؛ يؤديان إلى ارتهان القرار الوطني ومزيد من التبعية. ومن الواضح أن جزءًا مهمًا من الرأي العام المحلي وشرائح اجتماعية واسعة، يزداد رفضها -يومًا بعد يوم- لأشكال التدخل الأجنبي كلها. وهذا الرفض يعبر عن مزاج شعبي عام، يعود إلى الإحساس بالإحباط من النتائج الضعيفة في مجال التنمية، رغم مرور عقود من الزمن على التعاون مع قوى دولية غربية، ولا سيما بعض تلك القوى بعينها.

---

(١) انظر بهذا الشأن: تصريح الوزير الأول المالي «شوغل مايغا» لصحيفة لوموند الفرنسية، بتاريخ ١٦ أكتوبر عام ٢٠٢١م، ونشر بتاريخ ١٨ أكتوبر، إذ قال: «حكومتنا أدركت أنه في حال الاعتماد على شريك واحد، فإنه قد يتخلى عنك في أي لحظة».
Morgan Le Cam, "Choguel Maïga: Notre Gouvernement a Compris Que S'il ne Compte Que Sur un Seul Partenaire, il Pourra à Tout Moment Être Abandonné," *Le Monde*, October 18, 2021, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2021/10/18/choguel-maiga-notre-gouvernement-a-compris-que-s-il-ne-compte-que-sur-un-seul-partenaire-il-pourra-a-tout-moment-etre-abandonne_6098822_3212.html.

إلا أن الأمر يتجاوز ذلك إلى محددات أخرى، مثل: السياقات الدولية والإقليمية الحاضرة، هذا بخصوص التعاون في المجال السياسي/الدبلوماسي. وكذلك، التسهيلات والتكلفة السوقية في حال التعاملات الاقتصادية والعسكرية، بل قد يصل الأمر إلى النجاعة والفعالية المتعلقة بشراء الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، وهذا يساق -عادةً- فيما يخص العلاقات التركية الإفريقية. فما حجم التعاون العسكري الإفريقي التركي خصوصًا في مجال بيع الأسلحة؟ وما إستراتيجية أنقرة وأدواتها لاقتحام سوق السلاح الإفريقي؟ ومن/ وماذا يستهدف الأتراك بمثل هذه المقاربة العسكرية؟

ستحاول هذه الورقة تقديم إجابات لكل هذه الأسئلة، من خلال متابعة الخطوات الدبلوماسية التركية الأخيرة باتجاه بعض الدول الإفريقية.

سوق السلاح في إفريقيا: نظرة عامة

لا تعد القارة الإفريقية (رغم ما فيها من حروب ونزاعات) أكبر الأسواق المستوردة للسلاح في العالم، فعلى سبيل المثال، مثلت نسبة مشتريات القارة من الأسلحة ٧,٣٪ من حجم المبيعات في العالم، في المدة الواقعة بين عامي: ٢٠١٦م و٢٠٢٠م. وهي بذلك تكون قد تراجعت بنسبة ١٣٪ عما كانت عليه بين عامي: ٢٠١١م و٢٠١٥م[٢]. وتبدو هذه النسب ضئيلة جدًا مقارنة بمشتريات دول منطقة الشرق الأوسط -مثلًا- في المدة نفسها، التي تبلغ نحو ٣٣٪ من المبيعات العالمية للأسلحة[٣].

وتبدو منطقة شمال إفريقيا المنطقة الأكثر استيرادًا للسلاح في القارة الإفريقية كلها، ولا سيما الجزائر ومصر والمغرب. وتبلغ نسبة استيراد السلاح في دول جنوب الصحراء ما مقداره نحو ٢٦٪ من المجموع الإفريقي، وبلغت بين عامي: ٢٠١١م و٢٠١٥م نسبة أعلى من ذلك، إذ وصلت إلى نسبة ٤١٪. أما عن دول جنوب الصحراء، فتأتي دولة جنوب إفريقيا على رأس القائمة في اقتناء الأسلحة. وقد برز عدد من الدول التي مؤخراً، تضخمت عمليات استيرادها للسلاح، مقارنة بما كانت عليه سابقًا، ومن هذه الدول: بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، ونيجيريا، وتشاد، وأوغندا[٤]. وقد

(2) SIPRI, *SIPRI yearbook 2021: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford University Press, 2021), https://www.sipri.org/sites/default/files/2021-10/yb21_summary_fr.pdf.

(3) SIPRI, *SIPRI yearbook 2021: Armaments, Disarmament and International Security*.

(4) SIPRI, Communiqué de Presse: *Les Dépenses Militaires Mondiales S'élèvent à Près de 2 000 Milliards de Dollars en 2020*, (SIPRI, 2021), https://sipri.org/sites/default/files/2021-04/sipri_milex_press_release_fre.pdf.

تضاعفت -عمومًا- تكاليف اقتناء الأسلحة في دول جنوب الصحراء عام ٢٠٢٠م، بنسبة ٣,٤٪، فبلغت ما قيمته نحو ١٨,٥ مليار دولار[٥].

أما عن الدول المصدرة للأسلحة إلى دول جنوب الصحراء، فهي بحسب الترتيب الدولي: روسيا التي توفر نحو ٣٠٪ من حجم الأسلحة الموردة لهذه المنطقة، ثم تليها الصين بـ ٢٠٪، وتليها فرنسا بنسبة تقدر بـ ٩,٥٪، ثم الولايات الأمريكية المتحدة التي تحتل المرتبة الرابعة بنسبة ٥,٤٪، من إجمالي السلاح المباع لهذه المنطقة المذكورة[٦]. وهكذا لا تبدو تركيا من بين القوى الدولية الرئيسة المصدرة للسلاح للقارة الإفريقية، ولعل الأهم، ليس حجم صادرات الأسلحة للقارة الإفريقية، وإنما اعتبار ذلك أحد أهم أدوات النفوذ فيها.

صناعة الأسلحة في الإستراتيجية الجيوسياسية التركية

عوامل عدّة دفعت تركيا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية في صناعة الأسلحة، وهي سياسة تم التفكير فيها وتبنيها وتطويرها تدريجيا منذ الستينيات، ثم تأكدت في الثمانينيات[٧]، ووصلت لأعلى درجات الإصرار على تنفيذها، والاستفادة من عائداتها على جميع الصعد في عهد الرئيس أردوغان. وهي تعود إلى ما تواجهه البلاد من تحديات داخلية لوحدتها وسيادتها على أراضيها ، بفعل الحركات الانفصالية، ولأسباب خارجية بفعل امتناع الحلفاء أكثر من مرة عن تزويدها بما تتطلبه سياساتها الدفاعية من أسلحة نوعية، فعضويتها في حلف الناتو لم تشفع لها؛ ليتواصل تدفق ما يحتاجه الجيش التركي من أسلحة. وفي كل مرحلة من تطور المشهد الجيوستراتيجي في منطقة البلقان، وشرقي المتوسط ووسط آسيا (وهو الفضاء الحيوي لتركيا)، يُقدِم الجيش التركي على التدخل في بعض مناطق النزاع دفاعًا عن المصالح القومية (من وجهة نظر الدولة التركية)، وقابل ذلك دول حلف الناتو بعدم الاستجابة لطلبات تركيا باقتناء الأسلحة المتطورة. ومن هنا سعت تركيا نحو بناء «قاعدة صناعية وتكنولوجية للدفاع»، وهي التي يرمز لها بـ "DTIB" (The Defense Technological and Industrial Base)[٨].

(5) SIPRI, Communiqué de Presse: *Les Dépenses Militaires Mondiales S'élèvent à Près de 2 000 Milliards de Dollars en 2020.*

(6) SIPRI, Communiqué de Presse: *Les Dépenses Militaires Mondiales S'élèvent à Près de 2 000 Milliards de Dollars en 2020.*

(7) Sophie Lefeez, *L'industrie De Défense Turque: Un Modèle De Développement Basé Sur Une Volonté D'autonomie Stratégique,* (IRIS, 2017), https://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2017/05/Prog-DefSec-Analyse-SLefeez-avril-2017.pdf.

(8) Ana Pouvreau, "Vision Stratégique et Politique D'armement de la Turquie," *Revue Défense Nationale*, 813: 8, 2018, 52-58, https://www.cairn.info/revue-defense-nationale-2018-8-page-52.htm.

وفي عام ٢٠١٠م أعلنت تركيا عما سمته «رؤية ٢٠٢٣»، التي ترمي الحكومة التركية من خلالها، إلى تحويل الدولة إلى قوة إقليمية ودولية لا يمكن تجاهلها في المنطقة، وحددت عام ٢٠٢٣م بحد ذاته، بوصفه مناسبة لإحياء مرور ١٠٠ عام على تأسيس الجمهورية التركية. ولئن ركزت خطة ٢٠٢٣ في الجانب الاقتصادي، إلا أنها اتخذت من الصناعات الحربية أهم رافعة لتحقيق هذه الرؤية الإستراتيجية، وبما أن الجيش يمثل رمز السيادة القومية (من منظور رؤية ٢٠٢٣)، فقد توجب على البلاد تحقيق القدر الأكبر من الاستقلالية في إنتاج ما يلزمها من عتاد وسلاح، والحد من تبعيتها للخارج، بما في ذلك الحلفاء التقليديين لتركيا[٩].

ورغم التقدم الذي أحرزته الصناعات الحربية التركية، وانتشارها النسبي والملفت للانتباه في العالم (باعتبار أنها تبيع لدول في آسيا وإفريقيا وأوربا)، إلا أنها ما زالت رهينة تعاون تكنولوجي مع بعض الدول الغربية في بعض القطاعات، لكن الخطة التي رسمها الأتراك تتطلع لتحقيق استقلال تكنولوجي كامل بحلول عام ٢٠٥٣م، وأن مبيعاتها السنوية من الأسلحة ستصل عائداتها عام ٢٠٢٣م إلى ٢٥ مليار دولار[١٠]، وفي عام ٢٠٥٣م إلى ٥٠ مليار دولار[١١].

يبقى أن التوجه التركي نحو إفريقيا -عمومًا- جاء في إثر تأكدها من عدم قبول انضمامها للاتحاد الأوربي. ولذلك، اتجهت نحو فضاءات جيوسياسية أخرى، مدفوعة بدوافع اقتصادية، ومدعومة بإيديولوجية قومية تقليدية «توسعية»، أضافت إليها -مرحليًا- عقائد وأفكار حزب العدالة والتنمية، وبعض «المضامين الإسلامية» المتوارثة عن الدولة العثمانية. لذلك، فإن اقتحام سوق السلاح الإفريقية يأتي ضمن هذه الإستراتيجية التوسعية؛ لمنافسة الطرف الأوربي في عقر دار نفوذه الاستعماري، وبدرجة أقل، لإثبات الوجود في مواجهة بعض القوى الإقليمية العربية في عمقها الإستراتيجي، في حال تلاشت إمكانية التعاون معها.

ومهما يكن من أمر، سوف تستفيد تركيا في سياق تعاملها مع إفريقيا من مجموعة من العوامل، أهمها أن: أنقرة شاركت في عدد من المهمات العسكرية الدولية، وبخاصة تلك التي كانت على أراضٍ إفريقية، وكانت مشاركاتها -تلك- في إطار عمليات حلف الناتو، أو الأمم المتحدة، أو مع قوات تابعة

(9) Émile Bouvier, "Turquie. L'industrie de L'armement à Marche Forcée Vers L'autonomie," *Orient XXI*, October 28, 2021, https://orientxxi.info/magazine/turquie-l-industrie-de-l-armement-a-marche-forcee-vers-l-autonomie,5127.

(10) Emanuele Scimia, "Arms Trade is Key to Expanding Ankara's Influence," *Asia Time*, June 17, 2017, https://asiatimes.com/2017/06/turkish-arms-industry-aims-conquer-new-markets/.

(11) "Spotlight: Turkey Aims to Develop Strong, Independent Defense Industry," *New China*, January 18, 2019, http://www.xinhuanet.com/english/2019-01/18/c_137755488.htm.

للاتحاد الأوربي، فقد كان للجيش التركي حضور في دارفور (MINAD)، وكذلك في جنوب السودان (UNMISS)؛ في إطار البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. هذا إلى جانب وجودها في الصومال منذ عام ٢٠١٠م، وفي ليبيا لدعم حكومة الوفاق منذ أن كانت برئاسة فايز السراج.

أما الإقبال النسبي على السلاح التركي في الأسواق الإفريقية وغيرها؛ فذلك يعود إلى اكتسابها الخبرة، والتزامها بمعايير حلف الناتو، إلى جانب التناسب بين التكلفة والنوعية، مقارنة مع نظيرتها المنتجة في بلدان أخرى، مثل: إسرائيل، أو الدول الغربية عمومًا، وغيرها من الدول المنتجة للسلاح في العالم.

السلاح التركي في الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء الكبرى

تناولت دراسات عدّة الولوج التركي -منذ سنوات- إلى السوق الإفريقية، وتنامي الاستثمارات، وتعدد أوجه التعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع عدد من دول إفريقيا، إلا أن الاهتمام بالتوسع الاقتصادي الصيني، ثم الروسي، ودول آسيوية أخرى، غطى على التركيز في الحضور التركي، وإن كانت بعض الدول العربية المشرقية لها اهتمام كبير بالدور الإيراني والتركي في إفريقيا. وهذا لا يعود لحجم الحضور التركي (سواء الدبلوماسي أو الاقتصادي أو الثقافي) باعتبار أنه لا يقارن بمساحة النفوذين اللذين اكتسبتهما الصين وروسيا وحجمهما في إفريقيا، وإنما الاهتمام يرجع -في الحقيقة- إلى الخلافات السياسية التركية مع بعض الدول العربية المهمة. وكذلك، للتوتر المستمر -منذ سنوات- بين أنقرة وباريس؛ بسبب الملف الليبي أساسًا، وبسبب مسائل فرعية أخرى.

وفي سياق بحث تركيا عن منافذ جديدة لأسواق السلاح في إفريقيا، وكذلك، في إطار استكشاف دول إفريقية للموردين الدوليين للسلاح؛ لمواجهة تنظيمات التطرف الديني المسلح والجماعات المتمردة والعصابات الخارجة على القانون، تطرح أنقرة على عدد من الحكومات الإفريقية مختلف أنواع العتاد الذي تنتجه، ويمكنه تلبية الاحتياجات الأمنية والعسكرية لمواجهة مختلف التهديدات في مناطق النزاع. وهنا، سنستعرض بعض صور التعاملات الإفريقية التركية وأهميتها في مجال بيع الأسلحة، والتعاون في القطاع العسكري.

فمثلًا: كانت البحرية السنغالية قد اتجهت نحو الاستعانة بشركة «هافلسون» التركية (Havelsan)؛ لحماية منشآت موارد الصيد البحري، ومنصات التنقيب، واستغلال حقول المحروقات البحرية. ويمكن وضع مساعي الحكومة السنغالية لتأمين السواحل من طريق تثبيت أجهزة مراقبة (رادارات تركية) في

هذا السياق. وقد كُلِفت الشركة التركية بوضع دراسة جدوى لهذا المشروع. وكان التقارب بين الطرفين قد بدأ بهذا الخصوص منذ عام ٢٠٢٠م[١٢].

إلى جانب ذلك، كلفت أنقرة «إسماعيل ديمرتاش» وهو أحد أبرز الشخصيات التي كانت تشرف على صناعة الأسلحة التركية المتطورة -بمهمة مستشار عسكري لدى دول البحيرات الكبرى، وقد قام بالتعامل مع السلطات الرسمية في كل من: أوغندا، ورواندا، وبوروندي. وتعدُّ أوغندا أهم زبون للأسلحة التركية في المنطقة، فبعد أن اقتنى الجيش الأوغندي ٢٠ مدرعة تركية، وقَّع عقدًا آخر لشراء ١٠٠عربة عسكرية من الشركة التركية «أوتوكار» (Otokar)[١٣].

كما يبدو أن أنقرة تعول كثيرًا على افتتاح أسواق جديدة في رواندا، وبدا ذلك، من خلال الزيارة التي قام بها ممثلون لكبريات الشركات التركية لصناعة السلاح في نهاية شهر سبتمبر المنصرم إلى العاصمة «كيغالي»، فقد قام الوفد الذي يمثل كلًا من: شركة صناعة المُسيّرات (STM)، وشركة «أوتوكار» لصناعة العربات المدرعة، وشركة «أسالسين» (Aselsan)، وشركة «هافلسين» (Havelsan) بمقابلة شخصيات رفيعة المستوى في الدولة الإفريقية الفقيرة، مثل: وزير الدفاع، ورئيس الأركان، وكبار قادة القوات البرية والجوية[١٤].

وقد لا يعود الاهتمام التركي بدولة صغيرة مثل: رواندا لأهميتها الإستراتيجية أو الاقتصادية في المنطقة، بقدر ما يعود لنشاطها ومشاركتها في عدة مهمات عسكرية إقليمية[١٥]. ولا سيما أن رواندا انخرطت بشكل قوي ومباشر في الحرب التي تشنها حكومة موزمبيق ضد جماعة «أنصار السنة الجهادية» في إقليم «كابو ديلغادو»[١٦]. وكان التدخل الرواندي عبر دعم قوات الجيش الموزمبيقية بـ ١٠٠٠ جندي؛ في إثر

(12) Tidiane Kandé, "Défense – Une Entreprise Turque Pour Blinder le Sénégal," *Senego*, September 10, 2021, https://senego.com/defense-une-entreprise-turque-pour-blinder-le-senegal-par-thierno-diop-journaliste_1319638.html. "Pour Sécuriser Les Côtes, le Contre-Amiral Wade Teste le Turc Havelsan," *Africa Intelligence*, September 7, 2021, https://www.africaintelligence.fr/afrique-ouest-et-centrale_business/2021/09/07/pour-securiser-les-cotes-le-contre-amiral-wade-teste-le-turc-havelsan,109689083-art.

(13) "Ismail Demirtas, Nouvelle Tête de Pont Du Business Militaire Turc Dans Les Grands Lacs," *Africa Intelligence*, March 15, 2021, https://www.africaintelligence.fr/afrique-est-et-australe_diplomatie/2021/03/15/ismail-demirtas-nouvelle-tete-de-pont-du-business-militaire-turc-dans-les-grands-lacs,109649935-art.

(14) "Les Industriels de Défense Turcs Lancent Leur Offensive de Charme À Kigali," *Africa Intelligence*, September 27, 2021, https://www.africaintelligence.fr/afrique-est-et-australe_business/2021/09/27/les-industriels-de-defense-turcs-lancent-leur-offensive-de-charme-a-kigali,109693714-art.

(١٥) تشارك رواندا في قوات حفظ السلام في: إفريقيا الوسطى (Minusca)، والصومال (AMISOM)، وجنوب السودان (MINUSS).

(16) Phil Clark, "How Big is the Islamist Threat in Mozambique? and Why are Rwandan Troops There?," *The Conversation*, September 19, 2021, https://theconversation.com/how-big-is-the-islamist-threat-in-mozambique-and-why-are-rwandan-troops-there-168123.

زيارة الرئيس الفرنسي إلى «كيغالي» في شهر مايو عام ٢٠٢١م، وكان ذلك -أيضًا- استجابة لطلب رئيس موزمبيق «فيليب نيوسي» إلى نظيره الرواندي.

ومهما يكن من أمر، فإن تركيا ترى الأمور من زاوية: أن المنطقة تشهد نشاطًا للجماعات المتمردة والجهادية؛ مما يتطلب أسلحة نوعية أثبتت فعاليتها في مناطق أخرى، وقليلة التكلفة في الوقت نفسه. ولعل هذا ما جعل الرئيس التركي يصطحب معه في جولته الإفريقية الأخيرة (أكتوبر ٢٠٢١م) وفدًا يمثل قيادة الصناعات الدفاعية التركية.

شرقي إفريقيا: إثيوبيا واقتناء مُسيَّرات «بيرقطار»

العلاقات التركية الإثيوبية ليست حديثة، فتركيا تعدُّ من أبرز الدول المستثمرة في إثيوبيا[١٧]، إلا أن إقبال أديس أبابا على السلاح التركي صار -فجأةً- أعلى مما مضى بكثير، وهذا يثير تساؤلات حول المبررات المستجدة، فهل التقارب التركي الإثيوبي وزيادة وتيرة التسليح؛ بسبب التهديدات المرتبطة بأزمة سد النهضة؟ أم بسبب الخلافات الحدودية مع السودان في إقليم «الفشقة»؟ أم هي في سياق الحرب مع المتمردين في إقليم «التيغراي» في شمالي البلاد؟ مهما كانت الدوافع، فإن المبيعات التركية من الأسلحة لأديس أبابا وصلت -مؤخرًا- من تكلفة ٢٠٣ ألف دولار إلى ٥١ مليون دولار أمريكي ، بحسب وكالة «رويترز»[١٨]. ولعل ما أثار الاهتمام وأدى إلى قلق بعض الدول المجاورة والقوى الإقليمية؛ هو صفقة المسيرات التركية لإثيوبيا، التي تمت المصادقة عليها في أثناء زيارة رئيس الوزراء آبي أحمد إلى تركيا في شهر أغسطس عام ٢٠٢١م، عبر اتفاق تحصل بموجبه أديس أبابا على مجموعة من المسيرات التركية من نوع «بيرقطار تي بي ٢» (Bayraktar TB2).

ورغم أن متمردي «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» أكدوا استخدام القوات الإثيوبية الفيدرالية لهذه المسيرات (الدرونز) التركية، إلا أنه لا توجد تأكيدات رسمية لتسليم أو تسلُّم هذه الطائرات[١٩]، سواء

(١٧) تشير بعض المصادر المتخصصة إلى أن تركيا: احتلت عام ٢٠٢٠م المرتبة الثالثة في الاستثمار الخارجي المباشر في إثيوبيا بعد الصين والمملكة العربية السعودية.
Marina Leiva, "The State of Play: FDI in Ethiopia," *Investment Monitor*, October 29, 2021, https://www.investmentmonitor.ai/ethiopia/the-state-of-play-fdi-in-ethiopia.

(18) William Rasoanaivo, "Turquie-Afrique: Erdogan Veut-il Prendre le Relais de la France?," *Jeune Afrique*, October 20, 2021, https://www.jeuneafrique.com/1253926/politique/turquie-afrique-erdogan-veut-il-prendre-le-relais-de-la-france/.

(19) Noé Hochet-Bodin, "Education et Coopération Militaire: la Stratégie de la Turquie Pour S'imposer en Ethiopie," *Le Monde*, October 18, 2021, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2021/10/18/education-et-cooperation-militaire-la-strategie-de-la-turquie-pour-s-imposer-en-ethiopie_6098825_3212.html.

لإثيوبيا أو لغيرها من الدول الإفريقية التي كانت قد سبقت أديس أبابا في هذا السياق (مثل: المغرب الذي يبدو أنه اقتنى ١٣ طائرة من دون طيار من هذا الصنف، ومع المغرب، تمكنت تركيا من جذب ميزان تجارة السلاح لصالحها، فانتقل من ٤٠٢ ألف دولار عام ٢٠٢٠م، إلى نحو ٧٨,٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢١م[٢٠]). لكن الأمر المؤكد، هو استخدام الجيش الفيدرالي الإثيوبي لمسيرات (درونز) إيرانية وإماراتية وصينية في حرب حكومة أديس أبابا ضد جبهة تحرير شعب تيغراي[٢١].

ومهما يكن من أمر بيع أسلحة تركية لإثيوبيا، فلا يمكن عزل هذا التقارب بين البلدين، في هذا الظرف التاريخي عن أزمة ملف سد النهضة، وتعثر الحوار المصري التركي الذي بدأ في الأشهر القليلة المنصرمة، فالخلافات السياسية بين القاهرة وأنقرة مستمرة، وإن خفت وتيرتها نسبيًا. وأي تقارب بين أديس أبابا وأنقرة (حتى لو كانت مضامينه الأساسية تجارية)؛ يعدُّ -في النهاية- دعمًا لآبي أحمد، سواء في حروبه الداخلية أو نزاعاته الإقليمية. وبالتالي، فإن مساندة تركيا لإثيوبيا لا تخرج عن كونها أداة ضغط على مصر.

ويُذكر أيضًا، أن كينيا (وهي من دول شرقي إفريقيا، كما راوندا وإثيوبيا) أقامت تعاونًا دفاعيًا مع تركيا، واشترت منها أسلحة قدرت تكلفتها بنحو ٧٣ مليون دولار، تمثلت في اقتناء ١١٨ عربة مدرعة من شركة «كاتمارسيلار» (Qatamercilar) التركية للصناعات الدفاعية، وبذلك، أصبحت كينيا (في شهر يونيو عام ٢٠٢١م) البلد الإفريقي الثالث الذي اقتنى مثل هذه العربات[٢٢].

زيارة أردوغان لأنغولا والتوغو ونيجيريا في أكتوبر عام ٢٠٢١م

كانت البداية بأنغولا، ولا توجد معطيات تفيد أن «لواندا» (عاصمة أنغولا) في هذه الجولة الأردوغانية كانت مهتمة بالسلاح التركي، رغم إثارة ملف مكافحة الإرهاب في المنطقة. فمنتدى الأعمال الذي انتظم بهذه المناسبة، بين رجال الأعمال من البلدين، كان لأهداف اقتصادية عامة. فالاتفاقيات الموقعة شملت: الزراعة، والتربية، والصناعة، والتعاون المشترك. مع العلم، أن لأنغولا مع تركيا اتفاقيات تعاون

(20) "Armement. Les Ventes de Drones Militaires, un Vecteur de L'influence Turque en Afrique," *Courrier International*, October 15, 2021, https://www.courrierinternational.com/revue-de-presse/armement-les-ventes-de-drones-militaires-un-vecteur-de-linfluence-turque-en-afrique.

(21) Sebastien Roblin, "Ethiopia's Civil War in Tigray Saw the Use of Chinese and Iranian Weapons," *The National Interest,* November 1, 2021, https://nationalinterest.org/blog/reboot/ethiopias-civil-war-tigray-saw-use-chinese-and-iranian-weapons-195564.

(22) Karim Kebir, "Le Kenya Signe Un Accord Pour L'achat de Véhicules Blindés Turcs," *Nor Afrik*, June 4, 2021, https://www.norafrik.com/politique/11195.html.

سابقة، في مجالات عدة، من بينها قطاع الدفاع، إذ تعود بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم، وتطمح تركيا إلى رفع قيمة التبادلات التجارية بين البلدين من ١٧٦ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار[٢٣].

وبعد أنغولا، توقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في «لومي» (عاصمة جمهورية توغو)، حيث قابل ٣ رؤساء دول، هم: رئيس توغو «فور غناسينغبي» (Faure Gnassingbé)، ورئيس ليبيريا «جورج ويّه» (George Weah)، و«روش مارك كابوريه» (Roch Marc Kaboré) رئيس بوركينا فاسو؛ وكانت المحادثات تناولت ملفات التعاون المختلفة مع تركيز على الجانب الأمني.

وبحسب مصادر صحفية مطلعة عمومًا، واعتمادًا على مصادر دبلوماسية غربية؛ يبدو أن نيجيريا مهتمة بشراء طائرات الدرونز «بيرقطار» التركية، في حين أن توغو، مهتمة بالتجربة التركية في مكافحة الإرهاب[٢٤]. وبالتالي، الاتجاه نحو تعاون استخباراتي، وفي مجال تدريب الأجهزة الأمنية والشرطة والقوات المسلحة وتكوينها. فالحكومة التوغولية إذن، مهتمة بالاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية التركية، وبالتالي، قد يتطور الأمر -لاحقًا- إلى شراء أسلحة من أنقرة[٢٥].

وكانت بوركينا فاسو قد وقعت اتفاقية تعاون مع تركيا (في شهر أبريل عام ٢٠١٩م)، في مجال تطوير المعدات العسكرية وصيانتها وإنتاجها[٢٦]. وفي سياق تحسين قدراتها الدفاعية؛ لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية، المتأتية -أساسًا- من نشاط الجماعات المسلحة في المنطقة، تتجه «أوغادوغو» (عاصمة بوركينا فاسو) نحو شراء طائرات بدون طيار (درونز) تركية مختصة بنزع الألغام (MEMATT). وكانت تكلفة التجهيزات الدفاعية التي اقتنتها بوركينا فاسو من تركيا عام ٢٠٢٠م، تقدر بنحو ٢٧٧ ألف دولار. أما في عام ٢٠٢١م، فقد تم تخطي هذا المستوى بكثير، ليصل الرقم إلى نحو ٦ ملايين و٩٣٤ ألف دولار[٢٧].

(23) Rédaction Africanews, "Angola: la Turquie S'engage Dans la Lutte Contre le Terrorisme," *Africanews*, October 18, 2021, https://fr.africanews.com/2021/10/18/angola-la-turquie-s-engage-dans-la-lutte-contre-le-terrorisme/.

(24) Kouevi Nyidiiku, "Erdogan au Togo: la Turquie Creuse Son Sillon Africain," *Le Point*, October 24, 2021, https://www.lepoint.fr/afrique/cooperation-faure-gnassingbe-et-recep-tayyip-erdogan-rapprochent-lome-et-ankara-23-10-2021-2449020_3826.php.

(25) "Le Président Recep Tayyip Erdogan S'engage à Renforcer Les Échanges Commerciaux et à Faciliter Les Flux D'investissements Entre Ankara et Lomé," *Togo Presse*, October 19, 2021, https://togopresse.tg/le-president-recep-tayyip-erdogan-sengage-a-renforcer-les-echanges-commerciaux-et-a-faciliter-les-flux-dinvestissements-entre-ankara-et-lome/.

(26) "Le Burkina Faso: Vers la Ratification D'un Accord de Coopération Dans le Domaine de L'industrie de la Défense Avec la Turquie," *People's Daily Online*, September 16, 2021, http://french.peopledaily.com.cn/Afrique/n3/2021/0916/c96852-9897047.html.

(27) Nicole Sawadogo, "Pourquoi le Burkina Faso se Tourne Vers L'industrie de la Défense Turque?," *Libre info,* October 1, 2021, https://libreinfo.net/burkina-turquie-industrie-defense/.

كانت نيجيريا هي المحطة الأخيرة، لجولة أردوغان الإفريقية، ويمكن القول: إن نيجيريا هي الشريك الأول لتركيا بين دول جنوب الصحراء، إذ بلغت قيمة التعاملات التجارية بين البلدين عام ٢٠٢٠م، بما قيمته ٧٥٤ مليون دولار[٢٨]، وقد تم توقيع ٨ اتفاقيات، شملت: القطاع الدفاعي، إلى جانب قطاعات أخرى؛ كالصناعة والمحروقات والطاقة والمناجم[٢٩].

وكان والي إقليم «زمفارا» (Zamfara) الواقع شمال غربي نيجيريا، قد أعلن بتاريخ ١١ أكتوبر، عن وجود اتفاق لشراء طائرتين من دون طيار (درونز) من شركة تركية؛ لمواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة التي تواجهها هذه المنطقة وسائر دول خليج غينيا. ولعل هذا يفسر الزيارة الأخيرة للمنطقة من قبل الرئيس التركي مصحوبًا بفريق من رؤساء شركات التصنيع الحربي.

وكانت غانا (الواقعة في خليج غينيا) قد أقامت تعاونًا في المجال العسكري مع تركيا، واشترت منها ٧٣ ناقلة جنود مصفحة من نوع «كوبرا»، تم عرضها في عرض عسكري يوم ٣١ مارس عام ٢٠٢١م. وتعود بداية وصول هذه العربات إلى غانا إلى عام ٢٠١٨م، وكانت المؤسسة المنتجة هي شركة «أوتوكار» (Otokar) التركية. وأشارت السلطات الغانية، إلى أن هذه التجهيزات العسكرية التركية ستساعد في احتواء التهديدات الأمنية[٣٠]، وسيتم نشر بعض هذه المعدات العسكرية على الحدود مع دولة بوركينا فاسو.

وفي السياق ذاته، عبرت النيجر عن توجهها نحو اقتناء السلاح التركي بأنواع مختلفة، منها: طائرات دون طيار (درونز) «بيرقطار تي بي ٢» (Bayraktar TB2)، وطائرات من نوع «حوركس» (Hurkus)، وعربات مدرعة، بحسب معطيات تأكدت في الصحافة العالمية من مصادر تركية ونيجرية في شهر نوفمبر عام ٢٠٢١م[٣١].

رغم أهمية تعاون تركيا العسكري مع دول إفريقية عدة، أهمها: ليبيا والصومال (حيث توجد قواعد عسكرية تركية) إضافة إلى الدول السالف ذكرها، إلا أن تركيا لا تعدُّ من بين أكبر المصدرين للسلاح

(28) Le Point Afrique, "Turquie-Afrique: Recep Tayyip Erdogan Avance en Conquérant," *Le Point Afrique*, October 19, 2021, https://www.lepoint.fr/afrique/turquie-afrique-recep-tayyip-erdogan-avance-en-conquerant-19-10-2021-2448476_3826.php.

(29) Rédaction Africanews, "Le Président Turc Recep Tayyip Erdogan en Visite au Nigeria," *Africanews*, October 21, 2021, https://fr.africanews.com/2021/10/20/le-president-turc-recep-tayyip-erdogan-en-visite-au-nigeria/.

(30) Guy Martin, "Ghana Parades Cobra Armoured Vehicles," *defence Web*, April 6, 2021, https://www.defenceweb.co.za/featured/ghana-parades-cobra-armoured-vehicles/.

(31) Le Figaro avec AFP, "Le Niger va Acheter du Matériel Militaire Dont Des Drones à la Turquie," *Le Figaro*, November 20, 2021, https://www.lefigaro.fr/flash-eco/le-niger-va-acheter-du-materiel-militaire-dont-des-drones-a-la-turquie-20211120.

في العالم، فهي لا تقع ضمن قائمة المصدرين العشرة الأوائل في العالم، التي تضم على التوالي: الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وألمانيا، والصين، والمملكة المتحدة، وإسبانيا، وإسرائيل، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا. فتركيا تحتل المرتبة الثالثة عشر عالميًا، كما أنها ليست من بين أكبر الدول المصدرة للسلاح إلى إفريقيا[٣٢].

خاتمة

تعدُّ تركيا قوة متوسطة الحجم بين قوى إقليمية ودولية عدّة، تسعى لمنافسة دول أخرى ذات ماضٍ استعماري في القارة الإفريقية، تعمل جميعها على تثبيت وجودها في إفريقيا، والإستراتيجية التركية -في هذا الصدد- يمكن أن تقارن بمثيلاتها في روسيا والصين وإسرائيل، بل حتى ببعض الدول العربية التي يُنظر إليها -أيضًا- بوصفها من القوى الإقليمية الصاعدة. وقد تختلف أحجام هذه الدول وأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، وأدوات توسعها وأوجهه في إفريقيا، لكنها تتفق في كونها: تمتلك إستراتيجية؛ هدفها اختراق الفضاء الإفريقي من زوايا وقضايا عدّة، وتجمع هذه الإستراتيجيات بين القوة الناعمة والأدوات الصلبة.

في نحو ٢٠ عامًا، انتقل حجم التعاملات بين القارة الإفريقية وتركيا، من نحو ٢ مليار دولار إلى نحو ٢٥ مليار دولار. ورغم أن العلاقات التركية الإفريقية بدأت فقط في عام ١٩٩٨م، إلا أن أنقرة تمكنت من دعم حضورها بوتيرة سريعة، سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي والثقافي، وخصوصًا بعد أن أصبحت عضوًا مراقبًا بالاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٨م، مرورًا بإطلاقها عام ٢٠١٣م سياسة الشراكة الإفريقية. ومنذ عام ٢٠٠٤م قامت القيادة التركية بـ ١٥ زيارة إلى ٢٨ دولة إفريقية. والحصيلة: فتح ٤٢ سفارة في إفريقيا، ٣٠ منها في دول جنوب الصحراء. ولتحقيق مصالحها؛ تستخدم تركيا كل أدوات القوة الناعمة، وبخاصة الأدوات الثقافية والجهود الإنسانية، غير أنها منذ بضع سنوات، توجهت نحو استخدام الأدوات الصلبة. وفي هذا السياق، جاءت إقامة القواعد العسكرية في عدد محدود من البلدان الإفريقية، لكن توجه تركيا نحو التوسع في بيع الأسلحة لدول القارة، وتوقيع اتفاقيات أمنية ودفاعية؛ أعطى هذا البعد قوة وحضورًا أكبر وأهم.

(32) Thomas Chenel, "Les 10 Pays Plus Gros Exportateurs D'armes Dans le Monde," *Business Insider*, March 15, 2021, https://www.businessinsider.fr/les-10-pays-plus-gros-exportateurs-darmes-dans-le-monde-186899.

عن المؤلف

د. محمد السبيطلي باحث رئيس ورئيس برنامج الدراسات الإفريقية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. انضم إلى المركز في أكتوبر عام ٢٠٠٧م. قبل انضمامه إلى المركز عمل أستاذاً مساعداً في الدراسات الاجتماعية بجامعة صنعاء باليمن وباحثاً مشاركاً بالمركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية في اليمن. حصل على درجتيّ الدكتوراه والماجستير في التاريخ من جامعة باريس السابعة ودرجة البكالوريوس في التاريخ من جامعة تونس. تتركز اهتماماته على الشؤون الإفريقية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com